

Distr.: General  
15 October 2019  
Arabic  
Original: English



## الحالة في أبيي

### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٤ من قرار مجلس الأمن ٢٤٦٩ (٢٠١٩)، الذي طلب فيه المجلس إبلاغه بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة الأمنية المؤقتة)، بما في ذلك استراتيجية انتقال تسمح بخروج محتمل للبعثة. ويغطي التقرير الفترة المنقضية منذ صدور تقريره السابق (S/2019/319)، الممتدة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ويقدم معلومات مستكملة عن جملة أمور منها التطورات السياسية، والحالة الأمنية، والبيئة التشغيلية، والديناميات القبلية، والتقدم المحرز بشأن إعادة تشكيل البعثة، وكذلك توصيات بشأن إجراء المزيد من التنقيحات. وقد أعدّ هذا التقرير أيضا إلاحقا برسالتين المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (S/2019/768) عن التقدم المحرز في تنفيذ الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

#### ثانيا - أبيي

##### التطورات السياسية

٢ - ما فتئت التطورات السياسية المستجدة في السودان وجنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير تؤثر في الظروف التي تعمل في ظلها القوة الأمنية المؤقتة في منطقة أبيي. وفي الخرطوم، أدى توتّي المجلس العسكري الانتقالي السلطة في نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى اتخاذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ قرارا بتعليق مشاركة السودان في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي، إلى حين تشكيل حكومة بقيادة مدنية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، اختُتمت المفاوضات التي أجريت لاحقا مع قوى الحرية والتغيير، بتيسير من الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أعلن عن تشكيل حكومة انتقالية وقرر مجلس الأمن والسلم في اليوم التالي رفع تعليق مشاركة السودان في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي، وذلك قبل قيام الحكومة الانتقالية بأداء اليمين الدستورية في ٨ أيلول/سبتمبر. وفي هذه الأثناء، سُجلت في جوبا مزيد من التأخيرات التي حالت دون تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.



٣ - وفي حين يمرّ كل من هذين البلدين بالمرحلة الانتقالية الخاصة به، فقد ظلت الشراكة القائمة بينهما قوية. وحضر رئيس جنوب سلفا كبير مراسم التوقيع على وثيقتي الإعلان السياسي والإعلان الدستوري في الخرطوم في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٩، إيذاناً ببداية فترة الحكم الانتقالي في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، ودعمًا لعملية السلام في السودان، استضاف السيد كبير محادثات في جوبا في أيلول/سبتمبر بين الحكومة الانتقالية في الخرطوم، وعدد من الجماعات المسلحة السودانية. وفي هذه الأثناء، قامت السلطات السودانية، بوصفها ضامنة لعملية السلام في جنوب السودان، بتيسير زيارة ريك مشار إلى جوبا في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. كما قام رئيس وزراء السودان، عبد الله حمدوك، بزيارة ذات أهمية كبيرة إلى جوبا في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، ناقش خلالها مع السيد كبير سبل تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات منها الحدود والتجارة. وأعرب السيد حمدوك عن رغبته في استئناف العلاقات بين السكان على الحدود كخطوة أولى نحو تسوية المنازعات في المنطقة الحدودية. ولئن كان استمرار التقارب بين البلدين أمراً مشجعاً، فإنه من السابق لأوانه معاينة آثاره في الحالة السائدة في منطقة أبيي.

٤ - وفي هذا الصدد، لم يحرز الطرفان أي تقدم يُذكر فيما يتعلق بمسائل تعليم الحدود والعملية المؤدية إلى تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وعلى وجه الخصوص، لا يزال إنشاء المؤسسات المشتركة في منطقة أبيي على النحو المتوخى في الاتفاق المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، يشكل تحدياً على الرغم من استمرار جهود الدعوة التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لدى الطرفين من أجل عقد اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. ودعت القوة الأمنية المؤقتة أيضاً إلى استئناف اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة في الوقت المناسب. ونظراً إلى قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعليق مشاركة السودان مؤقتاً، لم يتمكن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ من العمل. ومع ذلك، اجتمعت الآلية السياسية والأمنية المشتركة في جوبا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٥ - وعقدت قيادة القوة الأمنية المؤقتة اجتماعات منتظمة مع المسؤولين في الخرطوم وجوبا، ومع أعضاء السلك الدبلوماسي بشأن المسائل المتصلة بالأمن وبعملية السلام، وكذلك بشأن المسائل المتصلة بالتنفيذ الكامل لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك ما يتعلق بجرية التنقل المتاحة للقوة الأمنية المؤقتة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، سواء في أبيي أو في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وفي الاجتماعات التي عُقدت في الخرطوم مع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم ممثلو وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الدفاع والرئيس المشارك عن السودان للجنة الرقابة المشتركة في أبيي يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل، وفي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، كررت القوة الأمنية المؤقتة تأكيد الحاجة إلى إصدار تأشيرات لفرادى ضباط شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكّلة لتيسير نشر أفراد الشرطة، وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٦٩ (٢٠١٩). ويؤكد المسؤولون في الخرطوم أن التوصيات المتعلقة باقتراح زيادة عدد أفراد الشرطة ونشر ثلاث من وحدات الشرطة المشكّلة لا تتفق مع النوايا الأصلية للطرفين، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتواصل السلطات الإصرار على ضرورة إحراز تقدم نحو إنشاء مؤسسات مشتركة في أبيي، بما في ذلك دائرة شرطة أبيي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. وبالمثل، أكد المسؤولون في الخرطوم، في جميع مراحل اجتماعاتهم مع القوة الأمنية المؤقتة، أن القيام بتعيين نائب رئيس مدني للبعثة وتعزيز العنصر المدني للبعثة، على النحو المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨) و ٢٤٦٩ (٢٠١٩)، سيشكل خروجاً عن أحكام الاتفاق المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي توخى إنشاء بعثة ينصبّ تركيزها المؤقت على

الجانب الأمني. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُحسم بعد في الطلب الذي قدمته القوة الأمنية المؤقتة إلى حكومة السودان لإعادة النظر في موقفها بشأن استخدام القوة الأمنية لمدراج مطار أتوني. وللأسف، لا يزال هذا الوضع يقوض القدرات اللوجستية للبعثة، بما في ذلك الإجلاء الطبي وعمليات تناوب القوات.

٦ - وفي جوبا، اجتمعت قيادة القوة الأمنية المؤقتة بمسؤولين من وزارة الشؤون الخارجية، بمن فيهم نائب وزير الشؤون الخارجية، والرئيس المشارك عن جنوب السودان للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، ورئيس اللجنة المكلفة بملف المفاوضات بشأن أبيي، وممثلي وزارة الدفاع، بمن فيهم رئيس أركان الدفاع، في ٢ و ٣ أيار/مايو وفي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩. وأكدت القوة الأمنية المؤقتة على ضرورة تنفيذ جميع جوانب الاتفاق المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتصلة بإنشاء المؤسسات المشتركة في أبيي، بما في ذلك، كخطوة أولى، المشاركة في العملية المشتركة للتخطيط المتكامل من أجل إنشاء دائرة شرطة أبيي. وأشار المسؤولون في جوبا إلى أن التوصل إلى حل نهائي لمسألة أبيي يتصدر قائمة أولوياتهم وأن إنشاء المؤسسات المشتركة ربما كان يشكل وسيلة ناجعة للمضي قدماً في عام ٢٠١١، إلا أن الوقت المناسب لاتخاذ هذا القرار قد فات منذ وقت طويل. وفي هذا الصدد، تتمسك حكومة جنوب السودان بأن الاعتراف الوارد في قراري مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨) و ٢٤٦٩ (٢٠١٩)، وكذلك في توصية الأمين العام إلى المجلس في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بكل من الإدارة التي عينتها الحكومة في أبيي وإدارة قبيلة المسيرية في المجلد بمنحهما الأسبقية على أحكام الاتفاق المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٧ - وفي كل من الخرطوم وجوبا، أكدت قيادة القوة الأمنية المؤقتة على ضرورة مشاركة الطرفين على مستوى أعلى في الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسائل المعلقة، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في الفقرة ٨ من قراره ٢٤٦٩ (٢٠١٩)، التي طلب فيها المجلس، في جملة أمور، معلومات مستكملة من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومبعوثي الخاص للقرن الأفريقي بشأن الاقتراح الذي قدمه الفريق في عام ٢٠١٢ وبشأن تنفيذ جميع قرارات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ونوقشت هذه المسائل أيضاً في أديس أبابا مع مبعوثي الخاص للقرن الأفريقي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩، ومع رئيس ديوان فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٩.

### ديناميات النزاع والحالة الأمنية

٨ - ظلت الحالة الأمنية العامة في أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير هشة مع استمرار التوترات القبلية على نطاق محدود، وزيادة في الأعمال الإجرامية، فضلاً عن وجود عناصر مسلحة متفرقة في المنطقة، بما في ذلك المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، على النحو الوارد في رسالتي المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (S/2019/768). وساهم انتشار الفقر والبطالة وانعدام الأمن في المناطق المجاورة لمنطقة أبيي وغياب مؤسسات الحكم وسيادة القانون في إيجاد حالة تندر بالتقلب. ووردت تقارير تفيد وقوع ما مجموعه ١٨ حادثاً من حوادث العنف، أسفرت عن سقوط ١٠ قتلى، جميعهم رجال، منهم أحد أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة، حيث تُعزى ثلاث وفيات إلى سرقة الماشية وسبع وفيات إلى هجمات مسلحة. وخلال هذه الفترة، أُبلغ عن إحدى عشرة حالة تتعلق بحوادث إطلاق النار، وثلاث حالات تتعلق بجرائم قتل و ٤٦٨ حالة تتعلق بحوادث سرقة و ٢١٠ حالات تتعلق باعتداءات مشددة، وجرمي قتل، وحالي اغتصاب، وثلاث عشرة حالة تتعلق بحوادث سرقة الماشية، نجم عنها فقدان

١٥٣٧ من رؤوس الماشية. وتمكنت القوة الأمنية المؤقتة أيضا من مصادرة ما مجموعه ١٨ قطعة سلاح و ٢٥٨ طلقة ذخيرة. بيد أن التدابير الأمنية التي وضعتها البعثة أفضت إلى الهجرة العكسية السلمية إلى حد كبير لقبيلة المسيرية عبر أبيي في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٩ - وعلى الرغم من أن القوة الأمنية المؤقتة تسعى إلى الحفاظ على أبيي كمنطقة خالية من الأسلحة، فإنها محاطة بالجماعات المسلحة الوافدة من السودان ومن جنوب السودان، تجذبا إلى أبيي ندرة الهياكل الإدارية والآليات المحلية لإنفاذ القانون، وكذلك النشاط الاقتصادي السائد في المنطقة، ولا سيما في سوق أمييت المشتركة. فهذه المجموعات تدخل أبيي، بما في ذلك عن طريق الممرات الواقعة في الطرفين الشرقي والغربي من أبيي حيث لا ينتشر أفراد القوة الأمنية المؤقتة.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونتيجة لانعدام الأمن، تمكن رجال مسلحون مجهولون من اختطاف حوالي ٢١ شخصا، جميعهم من قبيلة دينكا، منهم أربع نساء، في ٢٨ أيار/مايو في القطاع الأوسط، وتسعة أطفال وثمانية رجال. وعُثر على رجلين وقد فارقا الحياة. ويُعتقد أن الجناة من قبيلتي المسيرية والنوير. وفي هذه الأثناء، تسنى في ٢٠ تموز/يوليه في شك - شك بجنوب السودان استعادة ٣٨ رأسا من الماشية المملوكة لقبيلة المسيرية كانت قد سُرقَت من سوق أمييت المشتركة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩، وجرى تسليمها إلى أصحابها. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٩، أفاد تجار الماشية من قبيلتي المسيرية والنوير أنهم تعرضوا لهجوم من قبل مجهولين وهم في طريقهم إلى القطاع الجنوبي لشراء الماشية، وهو ما أسفر عن مقتل اثني عشر من تجار الماشية ووفاة آخر في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ على إثر إصابته بطلقات نارية. وأفاد الناجون أن المهاجمين من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان من جنوب السودان. بيد أن التحقيقات التي أجرتها القوة الأمنية المؤقتة كشفت أن أعمال القتل وقعت خارج منطقة أبيي في ميوم، بجنوب السودان.

١١ - ولم يسجل وقوع أي عمل من أعمال العنف القبلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، فقد نشب قتال في صفوف قبيلة النوير في سوق أمييت المشتركة في ٢١ حزيران/يونيه، أدى إلى ثلاث إصابات. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، طلبت قبيلة النوير إلى القوة الأمنية المؤقتة الاعتراف بها بوصفها من القبائل المقيمة في سوق أمييت وإشراكها والتشاور معها بشأن الأحداث الهامة والمسائل التي تمس نشاط السوق. وفي حين يتعذر تحديد عدد أفراد قبيلة النوير في منطقة السوق بدقة، فإنه عدد يتزايد باطراد.

١٢ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، قام رجال مسلحون مجهولوا الهوية بإطلاق النار على دورية تابعة للقوة الأمنية المؤقتة في غونع قرني، القطاع الأوسط، لكن دون وقوع إصابات. وفي هجوم لاحق في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩ نُفذ في سوق أمييت المشترك، قامت مجموعة مسلحة، يشتهر في أنها قادمة من جنوب السودان لسرقة الماشية في منطقة أبيي، بقتل ستة مدنيين، من بينهم رضيع. وأثناء انسحابهم، أطلق المهاجمون النار على مركز المراقبة التابع للقوة الأمنية المؤقتة، مما أسفر عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام وإصابة آخر بجروح. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، تعرض جنود القوة الأمنية المؤقتة أثناء قيامهم بدورية في سوق داري، بالقطاع الشمالي، لهجوم من قبل شباب محليين حاولوا الاستيلاء بالقوة على مركبتهم وما كان بجوزتهم من معدات الاتصال والأسلحة، بينما كان الجنود يحاولون إلقاء القبض على أحد المشتبه فيهم الذي تمكن من الفرار من عين المكان. وأصيب أحد أفراد حفظ السلام بجروح وقتل رجل من قبيلة المسيرية أثناء تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك.

١٣ - وعلى الرغم من الحوادث المذكورة أعلاه، فقد ظلت حالة انعدام الأمن في أبيي محصورة عموماً، ويرجع ذلك أساساً إلى آليات الاستجابة السريعة التي وضعتها قوات البعثة. واستمر تسيير الدوريات المنتظمة لضمان الأمن والحماية للمدنيين في المنطقة. وسعيًا لتجنب حدوث هجمات في المستقبل، من قبيل الهجوم الذي وقع في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩، قامت القوة الأمنية المؤقتة بوضع خطة لإنشاء نقاط تفتيش على الطريق الرئيسي المؤدي من أقوك في الجنوب إلى فاروق في الشمال، وحيثما كان ذلك ممكناً، على الطرق الجانبية بغية إجراء مزيد من عمليات البحث والمصادرة لتعزيز إنفاذ وضع المنطقة بوصفها منطقة خالية من الأسلحة، وتوفير مزيد من الحماية للمدنيين ضد العناصر المسلحة. ومع ذلك، لم تتمكن القوة من الانتشار في الجزأين الشرقي والغربي من منطقة أبيي بسبب انخفاض عدد الجنود وحدثت تأخيرات في نشر المزيد من أفراد الشرطة، لكنها واصلت استخدام الموارد المتاحة لها في تأمين المناطق الواقعة على طول الممر الرابط بين أقوك ودفرة. وتمشيا مع الاتفاق المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، سعت القوة الأمنية المؤقتة أيضاً إلى إعادة تفعيل مفهوم اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين والفريق المشترك للمراقبين العسكريين، الذي أصبح طي النسيان بعد مقتل رئيس قبيلة دينكا نقوك في عام ٢٠١٣. والهدف من ذلك هو تمكين البعثة من الاضطلاع ببعض بعثات الرصد والتحقق المشتركة مع مراقبين وطنيين في كل من السودان وجنوب السودان على حد سواء.

### عمليات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استردت أفرقة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في منطقة أبيي ١٢ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب دُمرت لاحقاً في عمليات تفجير خاضعة للمراقبة. كما دمرت الدائرة ١٧ بندقية من طراز AK-47 ومنصة واحدة لإطلاق القنابل الصاروخية و ٤٣٢ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وقامت بمسح تقييمي لأراضي مساحتها ٦٠٩ ٢٢ أمتار مربعة في منطقة أبيي أعلنت على إثره خلوّها من أخطار المتفجرات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الدائرة ١٢٩ دورة تثقيفية للتوعية بأخطار الألغام استفاد منها ٣٨٢٠ فرداً من الرجال والنساء والفتيان والفتيات المقيمين في منطقة أبيي. ونُظمت أيضاً في المجموع ١٧ دورة للتوعية بأخطار المتفجرات من مخلفات الحرب كجزء من التدريب التوجيهي للقوة الأمنية المؤقتة، وهو ما ساهم في تعزيز وعي ٣٥٠ من أفراد القوة بهذه المسألة (٣٢٥ من الرجال و ٢٥ من النساء).

١٥ - وظلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تؤدي دوراً أساسياً في عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأجرت أفرقة التحقق من سلامة الطرق وإزالة الألغام تقييماً لمساحة قدرها ١,٣٦ كيلومتراً من طرق دوريات البعثة أعلنت على إثره خلوّها من أخطار المتفجرات. وخلال تلك العمليات، عُثر على قطعة واحدة من المتفجرات من مخلفات الحرب. وقد سلمت الدائرة تلك القطعة إلى شرطة جنوب السودان لأغراض التخلص منها في وقت لاحق. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت الدائرة أفرقة دعم الدوريات لمساندة ٨٤ من بعثات الرصد البري.

### المسائل المتعلقة بسيادة القانون

١٦ - ظلت القوة الأمنية المؤقتة، في غياب دائرة شرطة أبيي، تشكل الكيان الوحيد الذي يتولى مهام توجيه وتدريب لجان الحماية المجتمعية بشأن مسائل القانون والنظام في أبيي. وقد ساهمت هذه اللجان، على

الرغم من طابعها غير الرسمي وعدم اعتراف السودان بها، في تقديم المعلومات في الوقت المناسب بشأن الحوادث والأنشطة الإجرامية. بيد أن ما زالت تعاني من نقص في الموارد اللوجستية والإدارية والمالية.

١٧ - وأدى الانخفاض المستمر في قوام عنصر شرطة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نتيجة عدم إصدار التأشيرات من قبل السلطات في الخرطوم، إلى الحد من قدرة البعثة على التصدي لتزايد النشاط الإجرامي، ولا سيما في سوق أمييت المشتركة وحوها. كما سُجلت حوادث تتعلق بالإخلال بالنظام العام. حيث نُظمت مظاهرات في السوق بمشاركة شباب من قبيلة المسيرية أصروا، في المظاهرة الأولى، على خروج العناصر الموالية لحكومة عمر البشير من السوق، وفي المظاهرة الثانية، على قيام شيوخ قبيلة المسيرية بإشراكهم بدرجة أكبر في عمليات صنع القرار ذات الصلة بالسوق. ونظم شباب المسيرية مظاهرتين أيضاً في دفرة أعرب في إحداها عن القلق إزاء عدم توفير الحماية الكافية، وفي الأخرى عن مشاعر السخط في أعقاب مقتل أحد أفراد قبيلة المسيرية في سوق داري. وسُجلت حوادث إخلال بالنظام العام أيضاً نتيجة حدوث اثنتي عشرة حادثة من حوادث إطلاق النار في سوق أمييت المشتركة، وسوق مول مول في بلدة أبيي، وسوق أقوك، وسوق داري في دفرة. وسُجل أيضاً حادث واحد من حوادث الحرق العمد، هلك بسببه تاجر إريتري في سوق أمييت المشتركة. وواصلت شرطة القوة الأمنية المؤقتة إجراء دورات تدريبية بشأن السلامة من الحرائق والحماية منها كتدابير التخفيف.

١٨ - وظل تنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة معقداً بسبب عزوف جنوب السودان عن المشاركة في العملية المشتركة للتخطيط المتكامل بغية وضع وثيقة تحدد استراتيجية لخارطة الطريق المؤدية إلى إنشاء دائرة شرطة أبيي. وقد وجهت القوة الأمنية المؤقتة حتى الآن أربع دعوات لم يستجب لها حتى الآن سوى السودان. ومن الشواغل المستمرة الأخرى الافتقار إلى اتفاق قانوني ملزم مع كلا الطرفين بشأن التعامل مع المجرمين المعتقلين في منطقة أبيي. ولم يوقع الطرفان بعد مذكرة التفاهم المتعلقة بإجراءات تسليم هؤلاء المجرمين، على الرغم من توجيه عدة رسائل تذكيرية بهذا الشأن منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٩ - وعلى الرغم من عدم وجود قدرة مخصصة داخل القوة الأمنية المؤقتة تُعنى بمسائل حقوق الإنسان، فقد واصل كل من مكتب الاتصال المجتمعي بالبعثة والشرطة التواصل مع المجتمعات المحلية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك المعايير الدولية، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المحتجزين ومعاملة الأشخاص الضعفاء الآخرين، مثل النساء والأطفال. وفي هذا السياق، نظمت القوة الأمنية المؤقتة في ١ و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩ حلقة عمل مع ممثلين عن المحاكم التقليدية والقبيلتين، لمناقشة التحديات المتعلقة بالاحتجاز، بما في ذلك الاحتجاز المطول أو الاحتجاز التعسفي، ورداءة الأوضاع في مرافق الاحتجاز. وركزت حلقة العمل أيضاً على ضمان حقوق المرأة في مجال إقامة العدل، فضلاً عن التعاون بين آليات العدالة التقليدية القبلية والإدارة التي عينتها حكومة جنوب السودان وإدارة قبيلة المسيرية. ومرة أخرى، أكدت المناقشات والاستنتاجات التي خلص إليها هذا الحدث أن معالجة قضايا القانون والنظام تقتضي ألا يقتصر التعاون على الخفارة المجتمعية، إذ ينبغي أن يشمل أيضاً تقديم دعم مماثل إلى آليات العدالة التقليدية والهياكل الأخرى المعنية.

### التحديات في مجال العدالة والسجون

٢٠ - في ظل عدم وجود جهاز قضائي محلي فعال (الشرطة والمدعون العامون والمحاكم والسجون) في منطقة أبيي، آلت مهمة إقامة العدل إلى الآليات التقليدية، مثل المحاكم العرفية، حيث يؤدي الزعماء

التقليديون، بحكم الواقع، دور المدعين العامين والقضاة والمحكمين. وقد دأبت القوة الأمنية المؤقتة، وفقا لولايتها، على دعم هذه الآليات التقليدية، ولا سيما لجنة السلام المشتركة المؤلفة من ممثلي قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية، والتي تشكل منتدى للحوار القبلي وتؤدي مهام تشريعية وقضائية تهدف إلى ضمان التعايش السلمي بين القبيلتين. وتقوم اللجنة بتسوية التظلمات المتعلقة بالمنازعات على الأراضي، وسرقة الماشية، والهجرة وغيرها من العوامل المسببة للنزاعات. وتعمل القوة الأمنية المؤقتة على تزويد المحاكم التقليدية، التي تطبق القوانين العرفية المحلية وتتألف من قادة المجتمعات المحلية، بالمعرفة الأساسية فيما يتعلق بالمعايير القضائية الدولية من قبيل الاستقلال وحقوق المتهمين.

٢١ - وفيما يتعلق بالسجون، توجد ثلاثة مرافق احتجاز تديرها المجتمعات المحلية في بلدة أبيي، وسوق أمييت المشتركة، وبلدة أقوك. وتعاني هذه المرافق باستمرار من الاكتظاظ ولا يجري فيها الفصل بين الأفراد قيد الاحتجاز قبل المحاكمة والأفراد المحكوم عليهم من قبل سلطات العدالة التقليدية، وإن أتيحت زرنات منفصلة للرجال والنساء. أما ظروف الاحتجاز العامة فهي غير ملائمة ولا ترقى إلى مستوى المعايير الدولية الدنيا. وفي إطار مواردها المحدودة، تقوم القوة الأمنية المؤقتة دوريا برصد مرافق الاحتجاز وتقديم الإرشادات بشأن سبل تحسين ظروف وممارسات الاحتجاز، ومع ذلك تظل مرافق الاحتجاز في حاجة إلى مزيد من التحسينات والموارد. وبغية تحسين معايير حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز، شرعت القوة الأمنية المؤقتة، من خلال آلية المشاريع ذات الأثر السريع، في بناء مركز احتجاز بجدران صلبة في سوق أمييت المشتركة، وتجديد مركز لجنة الحماية المجتمعية في أبيي.

### جهود السلام المحلية

٢٢ - استمر الحوار القبلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بفضل الجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لتيسير اجتماعات اللجنة المشتركة للحماية المجتمعية بين ممثلي قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. وعُقد نحو ١٠٠ من الاجتماعات العادية والمخصصة للتداول بشأن حالات القتل وسرقة الماشية ودفع الدية. وأفضت هذه الاجتماعات إلى دفع تعويضات واسترداد الماشية المسروقة. وسعى لتلافي إمكانية نشوب نزاع قبلي مرتبط بأعمال العنف التي تُرتكب في أماكن أخرى في أبيي، أغلقت اللجنة المشتركة للحماية المجتمعية سوق أمييت المشتركة مرتين، في أعقاب الحوادث التي وقعت في ٢٣ نيسان/أبريل، والتي أعرب خلالها شباب قبيلة المسيرية عن السخط إزاء عدم إشراكهم في إدارة السوق، وفي أعقاب الهجوم المسلح الذي نُفذ في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩.

٢٣ - وواصلت القوة الأمنية المؤقتة تشجيع الحوار من خلال تعزيز الوعي والفهم فيما يتعلق بالولاية المنوطة بالبعثة لحماية المدنيين، وتوعية القضاة التقليديين بمفهوم المحاكمة العادلة تمشيا مع الصكوك القانونية الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت القوة الأمنية المؤقتة حلقة عمل بشأن مسألة حماية المدنيين يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩ في دفرة، حضرها ممثلون عن القبيلتين، بما في ذلك أعضاء اللجنة المشتركة للحماية المجتمعية، وممثلون عن النساء والشباب وقضاة المحاكم التقليدية المشتركة، لمناقشة المسائل المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة التقليدية.

٢٤ - وخلال السنة المالية الماضية، بدأت القوة الأمنية المؤقتة تنفيذ ١١ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر في منطقة أبيي ومشروعين لدعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كير آدم (قوك مشار).

وتركز هذه المشاريع على سبل العيش الأساسية والبنية التحتية الصغيرة وتعزيز سيادة القانون، كما تساهم في توليد فرص عمل قصيرة الأجل لأفراد القبيلتين. وقد تأخر إنجاز بعض هذه المشاريع بسبب تأخر موافقة حكومة السودان على نقل مواد البناء.

## المرأة والسلام والأمن

٢٥ - ظلت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً على جميع مستويات صنع القرار في أبيي، بما في ذلك في آليات حل النزاعات وإدارتها على المستوى القبلي. ولمعالجة هذه الثغرات، واصلت القوة الأمنية المؤقتة التواصل مع الزعماء التقليديين، بمن فيهم قادة المجتمعات المحلية، بشأن أهمية مشاركة المرأة في جميع المجالات وعلى جميع مستويات صنع القرار في أبيي. وقد استهدفت جهود الدعوة بوجه خاص أعضاء لجنة السلام المشتركة التي لا تضم في عضويتها أي امرأة، والإدارة التي عينتها حكومة جوبا في أبيي، والزعماء التقليديين في الجزء الشمالي من منطقة أبيي. وفي حين لم يُجرز أي تقدم ملموس في هذا الصدد، فقد أعرب القادة المحليون عن استعدادهم لدعم المبادرات التي تساهم في تمكين المرأة والنهوض بمشاركتها.

٢٦ - وواصلت أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني تركيزها أساساً على تعزيز قدرات المجموعات النسائية في المجتمع المدني، من خلال توعية المجتمعات المحلية بشأن حقوق المرأة، بما في ذلك منع العنف الجنسي والجنساني، وجهود الدعوة الموجهة إلى الزعماء التقليديين والقادة الإداريين من أجل تعزيز وحماية حقوق المرأة، بما في ذلك مشاركتها في صنع القرار. ولم تقتصر ثمار الجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة على تعيين عدد أكبر من النساء في كل من لجنة السلام المشتركة ولجان الحماية المجتمعية، بل شملت أيضاً إنشاء "شبكة الزعماء التقليديين لمناصرة المنظور الجنساني" المؤلفة من زعماء تقليديين ذكور من قبيلة المسيرية من أجل الدعوة إلى تعزيز حقوق المرأة وحمايتها. وقد قام الشباب في دفرة بإنشاء آلية مماثلة.

٢٧ - وركزت الأنشطة الجنسانية الأخرى الموجهة إلى النساء والزعماء التقليديين من كل من قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك على التوعية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد تسنى ذلك من خلال عقد مناقشات مواضيعية شتى مع قيادات نسائية وتنظيم حلقتي عمل في ١٣ أيار/مايو في توداج، وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩ في دفرة، جرى خلالها إذكاء الوعي بشأن مسائل المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك دور المرأة في منع نشوب النزاعات. واستحدثت القوة الأمنية المؤقتة أيضاً أدواتين لتيسير تنفيذ ولايتها فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن وهي: خطة عمل على نطاق البعثة للرصد والإبلاغ فيما يخص مؤشرات المرأة والسلام والأمن، وأداة للرصد وجمع البيانات فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت القوة خمس حالات تنطوي على أعمال العنف الجنسي والجنساني استهدفت ست ضحايا، ثلاث منهم قُصر. وسُجلت أربع حالات تتعلق بالاغتصاب وحالة اختطاف واحدة وحالة أخرى تتعلق بالعنف المنزلي.

## الحالة الإنسانية وأنشطة الإنعاش

٢٨ - واصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإنعاش إلى نحو ٢٠٢ ٠٠٠ شخص من المحتاجين من الفئات الضعيفة في منطقة أبيي. ويشمل ذلك ١٠٧ ٠٠٠ شخص من قبيلة دينكا نقوك، و ٩ ٠٠٠ شخص نزحوا من الولايات المجاورة في جنوب السودان، و ٣٧ ٠٠٠ شخص من قبيلة المسيرية، و ٦ ٠٠٠ آخرين من



جنوب السودان (معظمهم من قبيلة النوير) و ٣٨ ٠٠٠ شخص من مهاجري قبيلة المسيرية الموسمين، و ٥ ٠٠٠ من زُحل قبيلة الفلاتة الذين عادوا خلال حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩.

٢٩ - وفي الفترة الممتدة من أواخر تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات، مما أدى إلى تشريد حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم في الجزء الجنوبي من أبيي، ولا سيما بلدة أفوك والمناطق المحيطة بها. ودُمرت الطرق والجسور والمرافق العامة بسبب الأمطار الغزيرة وتضررت الحقول الزراعية. وقام معظم النازحين بسبب الفيضانات بنصب ملاجئ مؤقتة باستخدام الأعمدة الخشبية على الطرق، في حين اتخذ آخرون كثيرين مأوى لهم في المدارس الابتدائية. وقامت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من خلال المنظمات غير الحكومية الشريكة، بتوزيع المواد غير الغذائية، بما في ذلك الأغذية البلاستيكية، وأواني الطبخ، والبطانيات والناموسيات والأكياس الزرقاء، على ٢ ٨٠٠ أسرة معيشية تم التحقق منها (تشمل ١٥ ٠٠٠ فرد) لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية في أربعة من مجموع ثمانية مجتمعات محلية متضررة. وواجهت الدوائر الإنسانية تحديات في الوصول إلى الضحايا في المناطق النائية بسبب سوء أحوال الطرق، بما في ذلك بعض الطرق المعزولة بسبب المياه. ويجري إعداد الخطط اللازمة للوصول إلى باقي المجتمعات المحلية المتضررة مشياً على الأقدام من أفوك وأبيي خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر بغية تقييم الأوضاع هناك.

٣٠ - وعلى الرغم من التحديات اللوجستية في جنوب السودان، تم بشكل مسبق وضع ٩٧ في المائة من الاحتياجات الغذائية لموسم الأمطار في سبعة مستودعات موجودة في الجزأين الجنوبي والأوسط من أبيي. واستفاد أكثر من ١١١ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة من مختلف الأنشطة ذات الصلة بالمساعدة الغذائية، بما في ذلك التوزيع العام للأغذية على النازحين وتوفير الوجبات المدرسية للأطفال في الجزأين الأوسط والجنوبي من أبيي. واستمرت الجهود المبذولة لدعم أنشطة سبل العيش المجتمعية، حيث تم تلقيح ١٠٩ ٠٠٠ رأس من الماشية ضد مختلف الأمراض، وتم توفير العلاج لأكثر من ١٩ ٠٠٠ رأس من الماشية، مما عاد بالنفع على ٥ ٨٠٠ أسرة. وتم توفير التدريب في مجال الصحة الحيوانية الأساسية، ومناولة الأسمك وتجهيزها، وتربية النحل وإنتاج العسل، وتربية الدواجن، والمناولة بعد الحصاد، وإنشاء مشاتل الأشجار المثمرة، وإنتاج الخضروات، والمهارات في مجال الأعمال التجارية. وشملت الأنشطة الرئيسية الأخرى توفير لوازم بدء الأعمال، ومعدات الحليب، وبذور الخضروات المتنوعة وأدوات الصيد.

٣١ - وظل ١٧ مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية الأولية ومرفقان للرعاية الصحية الثانوية قيد التشغيل في مختلف أنحاء منطقة أبيي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمات الإنسانية التطعيم الروتيني والدعم الصحي، بما في ذلك الفحوص الطبية والأدوية الأساسية، لفائدة نحو ١١٠ ٠٠٠ شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويُعزى أعلى معدلات الاعتلال إلى الملاريا بمتوسط شهري قدره ٣ ٥٠٠ مريض مشحّص. وبسبب الصعوبات التي تعترض الوصول إلى بعض المناطق لأسباب في مقدمتها الفيضانات، كانت الخدمات الصحية المتنقلة المقدمة للمجتمعات المحلية محدودة في المناطق النائية من شمال أبيي. وقُدّم فحص التغذية ودعم المرضى الذين يعانون من سوء التغذية المعتدل والحاد في منطقة أبيي بتغطية شملت في المتوسط ١٠ ٥٠٠ طفل دون سن الخامسة، فضلاً عن الحوامل والمرضعات. وتم دعم الخدمات الصحية والتغذوية في جميع المرافق بأنشطة التوعية وبناء القدرات، وتوفير التدريب أثناء العمل للموظفين السريريين، وتدريب موظفي الخدمات الصحية الأولية على المستوى القروي، وتوفير دورات للتوعية الصحية، بما في ذلك تدريب ٢٤ من العاملين الصحيين بشأن أساليب التعامل مع المصابين بفيروس

إيولاً. وتم تشييد ثلاث مجموعات من المراحيض ذات الجدران الصلبة في المرافق الصحية في كل من رومبيير ومالوال اللو ومادنق أجونق.

٣٢ - وتم حفر ست آبار جديدة تعمل بمضخات يدوية وإصلاح ثماني مضخات يدوية، وإنشاء حوض مياه جديد في ماريال أشاك، كما تم تحويل بئر إلى أحواض صغيرة لتسخين المياه بالطاقة الشمسية في سوق أمييت، وتم إصلاح سبعة أحواض مياه، استفاد منها ٢١ ٠٠٠ شخص. وساهمت مشاريع صغيرة في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في دعم ٩٠٠ من الأسر المعيشية و ٤ ٠٠٠ من أطفال المدارس في مختلف أنحاء منطقة أبيي. وسعى للتخفيف من حدة التحديات الناجمة عن الافتقار إلى ملكية نقاط المياه وإدارتها بصورة سليمة في المنطقة، قامت المنظمات الإنسانية، بالتشاور مع المجتمعات المحلية، بتعيين لجان لإدارة المياه في جميع أحواض المياه، وقدمت التدريب في مجال شبكات المياه، وأدوار أعضاء اللجنة ومسؤولياتها، ومسائل القيادة وإدارة النزاعات. ويجري وضع الخطط اللازمة لإجراء تدريب تقني على الصيانة الأساسية لصنابير المياه والمولدات الكهربائية بمجرد الانتهاء من أعمال إعادة تأهيل جميع أحواض المياه.

٣٣ - وقدم برنامج الغذاء مقابل التعليم وجبات طعام إلى ٢٣ ٠٠٠ من أطفال المدارس في ٣٤ مدرسة ابتدائية وثانوية في جنوب ووسط أبيي. كما تواصل تقديم الدعم النفسي الاجتماعي لأطفال المدارس من خلال توفير مدارس مراعية لاحتياجات الأطفال والارتقاء بمستوى المدارس في شمال أبيي. وما زالت أعمال الإصلاح جارية في المدارس الابتدائية في مالوال اللو ومايونق ومايبور ونيبيل ورمبيك. وقد بلغت الأشغال في المدارس الخمس مراحل مختلفة، لكن لم يتسن رصد ومتابعة التقدم المحرز فيها بصورة مباشرة بسبب تعذر استخدام الطرق. وفي بعض الأماكن، تم تأجيل أشغال الإصلاح بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات. وشملت الأنشطة الرئيسية الأخرى توفير الأنشطة الترفيهية المدرسية والدعم النفسي - الاجتماعي الفردي والزيارات المنزلية.

### ثالثاً - الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٣٤ - كما ذكرتُ في رسالتي المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (S/2019/768)، أحرز تقدم متواضع فيما يتعلق بتنفيذ النقاط المرجعية المحددة في القرار ٢٤٦٥ (٢٠١٩). ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن كلا الطرفين يبران بمرحلة انتقالية صرفت انتباههما خلال الأشهر القليلة الماضية عن المسائل المتعلقة بالحدود. ولكن التقارب بين الحكومتين، على النحو المشار إليه أعلاه، يبشّر بإحراز تقدم صوب حل جميع المسائل الحدودية المعلقة، شريطة أن تظل العمليتان الانتقالتان على المسار الصحيح.

٣٥ - وينبغي ألا يحجب تواضع التقدم المحرز أهمية الدور المثبت للاستقرار الذي ما زالت تقوم به القوة الأمنية المؤقتة وخاصة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على امتداد الحدود بين البلدين. وقد مثّلت أنشطة الرصد والاتصالات المنتظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الميدان، وكذلك التعاون من جانب الحكومتين، عوامل ردع للمفسدين المحتملين. واندرجت هذه الأنشطة أيضاً ضمن تدابير بناء الثقة بين الطرفين. وفي هذا الصدد، تظل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها أداة لا غنى عنها لتنفيذ أي قرارات تتصل بالحدود تصدر عن الآلية السياسية والأمنية المشتركة في المستقبل.

٣٦ - وتجدر الإشارة إلى أنه منذ صدور رسالتي الأخيرة عن التقدم المحرز نحو تنفيذ ولاية الآلية، عقد الطرفان اجتماعا للآلية السياسية والأمنية المشتركة في جوبا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ تعهدا أثناءه مجددا بسحب جميع القوات التابعة لهما من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح وبتشجيع إنشاء ممرات عبور حدودية، وطلبا من القوة الأمنية المؤقتة أن تدعم رصد تنفيذ هذين القرارين والإبلاغ عنهما خلال الاجتماع المقبل للآلية السياسية والأمنية المشتركة المقرر عقده في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

#### رابعا - الجوانب الإدارية ودعم البعثة

٣٧ - إن مقر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي هو أنأى مقر لبعثة من بعثات حفظ السلام، وهو موجود في بيئة تتسم بصعوبة ووعورة شديدتين، ولذلك تواجه القوة الأمنية المؤقتة تحديات كبيرة على مستوى الدعم. ولا توجد بلدية توفر الخدمات الأساسية أو سوق محلية أو بائعون يمكنهم توفير السلع أو الخدمات أو القدرات الأخرى التي تحتاج إليها البعثة. وإضافة إلى ذلك، فإن تضاريس المنطقة والأحوال الجوية خلال موسم الأمطار تثير تحديات فعلية وتعيق تنقل القوة من أجل الاضطلاع بولايتها. ولذلك، تركز البعثة بشكل رئيسي على الهياكل الأساسية وتنقل القوة ودعم متطلبات الحياة الفعلية من أجل تحسين قدرتها على تنفيذ ولايتها.

٣٨ - وفي إطار تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين الخاصة بالبعثة، أنشئت آلية لرصد تمثيل الجنسين في جميع عناصر البعثة بشكل مستمر. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، كانت النساء تمثلن ١٠,٦ في المائة من موظفي القوة الأمنية المؤقتة، وكن يشكلن ١٨,٤ في المائة من العنصر المدني، و ١٠,١ في المائة من العنصر العسكري، و ٢٨ في المائة من عنصر الشرطة. وتتواصل القوة الأمنية المؤقتة بشكل روتيني مع المرشحات المحتملات لجميع الوظائف الشاغرة من أجل تشجيعهن على الترشح لشغلها، وتُدرج أسماء جميع المرشحات المؤهلات في قائمة التصفية وتُجرى مقابلات معهن. ويتم التطرق بشكل مفصّل إلى جميع الشواغل المتعلقة بالظروف المعيشية والفرص المتاحة للترقية والتدريب والرعاية من أجل استبقاء الموظفين.

٣٩ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، كان قوام العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة يبلغ ١٥٠ ٤ فردا (٣ ٨٧١ جنديا و ١٤٠ مراقبا عسكريا و ١٣٠ ضابط أركان). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت البعثة إعادة ٦٥٥ فردا إلى أوطانهم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨) وأتمت عملية تناوب ٦١١ فردا. وتعترم البعثة خفض عدد الجنود بما قدره ٢٩٥ فردا بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ وفقا لقرار المجلس ٢٤٦٩ (٢٠١٩). وفيما يتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بلغ قوام العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة ٥٨٢ فردا، منهم ٥١٥ رجلا و ٧٣ امرأة (٥٥٧ جنديا و ١٤ مراقبا عسكريا و ١١ ضابط أركان). وبلغ قوام عنصر الشرطة ٣٤ ضابطا (منهم ٢٣ رجلا و ١١ امرأة) مقابل مجموع القوام المأذون به الذي يبلغ ٦٤٠ فردا من الشرطة (١٤٨ فردا من أفراد الشرطة المعارين من الحكومات و ٤٩٢ فردا من وحدات الشرطة المشكّلة). ويعزى انخفاض معدل النشر إلى عدم إصدار تأشيرات لأفراد الشرطة. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بلغ عدد الموظفين المدنيين ١٣٩ موظفا دوليا و ٣٣ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و ٧٦ موظفا وطنيا، مقابل الأعداد الإجمالية المأذون بها البالغة ١٦١ موظفا دوليا و ٣٣ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و ٨٦ موظفا وطنيا. وبلغ معدل الشغور ٧,٢٧ في المائة من الموظفين الدوليين و ١٠,٨ في المائة من الموظفين الوطنيين.

٤٠ - وأصدرت حكومة السودان ١٠٨ تأشيرات لأفراد القوة الأمنية المؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين لم تبت بعد في ١٩١ طلب تأشيرة (ثمانية لموظفين دوليين وثمانية لأفراد عسكريين و ١٣٠ لأفراد من شرطة الأمم المتحدة وخمسة لمتعاقدين مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام و ١٢ للزوار الرسميين و ٢٨ لمتعاقدين آخرين).

٤١ - وظلت قواعد عمليات السرايا تعمل في فاروق ودفرة وقولي وتوداج في القطاع الشمالي؛ وفي دكورا/روماجاك ونونق وأبيي في قطاع الوسط؛ وفي ماريال أشاك وأتوني وبتون وتاجالي وأقوك في القطاع الجنوبي. وتقدم القوة الأمنية المؤقتة الدعم أيضا للموقع ١١ من مواقع أفرقة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها (الصفحة) والموقع ١٢ (السمية) في القطاع ١ (قوك مشار)، وكذلك الموقع ٢١ (تيشوين) والموقع ٢٢ (الأميرة) في القطاع ٢ (كادقلي).

٤٢ - ويجري تحديث الهياكل الأساسية والمنشآت البيئية في جميع المعسكرات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة. وقد اكتمل تشييد مقر جديد للبعثة، ويجري التخطيط للانتقال إلى المرفق الجديد. ولمعالجة مسألة حالة الطرق، تتعاقد القوة الأمنية المؤقتة حاليا للحصول على خدمات هندسية تتيح لها تشغيل معداتها وزيادة قدرات وحدة الهندسة العسكرية من أجل تعزيز قدرات البعثة بهدف تحسين إمكانية الوصول إلى المواقع ونقل القوة.

٤٣ - ولا تزال البعثة تواجه نقصا في الإمدادات من المورام (اللاتريت) والوقود من السودان، مما أدى إلى تعطيل مواصلة الأشغال المتصلة بالهياكل الأساسية. ولم يجرز أي تقدم على مستوى مشروعين لتجديد طرق رئيسية لأن حكومة السودان لم تمنح موافقتها عليهما بعد. وبذلك، ستتواصل عرقلة حركة القوات وإيصال الإمدادات إلى العديد من المعسكرات.

٤٤ - وكان لتنفيذ التوصية المتعلقة برفض أسطول البعثة من الطائرات بطائرة واحدة ثابتة الجناحين من أجل تخفيض ميزانية الطيران وزيادة الفعالية من حيث التكلفة أثر سلبي على عمليات البعثة. فقد أدى تشارك إحدى الطائرات مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى بلوغ معدل إلغاء الرحلات نسبة ٢٠ في المائة، مما عرقل بشدة عمليات الإجلاء الطبي، والسفر في مهام رسمية والشحن الجوي، كما صعب على البعثة الوفاء بالتزاماتها إزاء الأفراد فيما يتعلق بإجازات الراحة والاستجمام والعطل. واستأنفت البعثة رحلاتها على متن طائرة ثابتة الجناحين إلى عنتيبي بنقل طائرة من الخرطوم، نظرا إلى الانخفاض الكبير في الطلب على هذا المسلك بسبب الاضطرابات التي شهدتها السودان مؤخرا.

٤٥ - وعقب الحادثين اللذين تعرضت لهما طائرتان عموديتان عسكريتان في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٩، وقيام مقر الأمم المتحدة بتعليق تشغيلهما، تلقت البعثة طائرتين عموديتين في إطار عقود تجارية ملء الفراغ الذي تركته الطائرتان العموديتان العسكريتان. غير أن القوة لا تزال تفتقر للقدرة على تنفيذ عمليات جوية عسكرية باستخدام طائرات عمودية من طراز عسكري إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

### ثقافة الأداء

٤٦ - تقوم القوة الأمنية المؤقتة برصد أداء البعثة والإبلاغ عنه من خلال المقاييس والأهداف التي وضعتها في إطار نظام إدارة الأداء. والقصد من هذا النظام هو قياس وتحسين النتائج المتصلة بتنقل القوة وبيئتها وتطوير بنيتها التحتية وتنفيذ ولايتها. ويجري بانتظام عرض النتائج على قيادة البعثة، والمدبرين، والمستخدمين النهائيين المعنيين، ومقر الأمم المتحدة. وقد صُممت المقاييس المستخدمة خصيصا لإرشاد عملية صنع القرارات بشكل أفضل بشأن أمور مثل الهياكل الأساسية، والمسائل البيئية، ونشر القوات.

- ٤٧ - وواصلت القوة الأمنية المؤقتة إجراء تقييمات لأداء الوحدات كل ثلاثة أشهر إلى جانب عمليات التفتيش المقررة الأخرى. وقد أجري ما مجموعه ١٢ تقييما للأداء على مدى الاثني عشر شهرا الماضية.
- ٤٨ - وتجدر الإشارة إلى أن عجز الوحدات المشكّلة على إجراء اختبارات لإطلاق النار للتأكد من استمرار صلاحية الأسلحة، بسبب رفض الزعماء التقليديين والمحليين إتاحة استخدام أراض في منطقة البعثة لهذا الغرض، يشكل عائقا رئيسيا. وقد واصلت القوة الأمنية المؤقتة التفاعل مع المجتمع المحلي بشأن هذه المسألة. كما أن عدم توفير تغطية بشبكة الإنترنت كان ضمن المسائل المطروحة بشكل متكرر فيما يتعلق برفاه الجنود. وقد حُلّت هذه المشكلة الآن بعد أن وُفّرت القوة الأمنية المؤقتة مرافق مزودة بالإنترنت لجميع وحدات الشرطة المشكّلة، مما رفع معنويات الجنود في البعثة.
- ٤٩ - واضطلعت جميع الوحدات بمهامها مجددة والتزمت بالقواعد والأنظمة السارية وكذلك بشروط إجراءات التشغيل الموحدة القائمة وبسياسات الأمم المتحدة. ولم يبلغ عن أي حالات متعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين أو غير ذلك من أشكال سوء السلوك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

### إعادة تشكيل البعثة

- ٥٠ - كما ذكر أعلاه، ظلت الحالة الميدانية مشوبة بارتفاع معدلات الجريمة، حيث أبلغ عن حدوث زيادة في تدخل الجماعات المسلحة مما تسبب في كثير من الأحيان في تأجيج التوترات القبلية المستمرة. وبينما انخفض الحد الأقصى لقوام الأفراد العسكريين التابعين للقوة الأمنية المؤقتة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨)، لم تُنفذ الزيادة المقررة في قوام قوات الشرطة من ٥٠ فردا إلى ٦٤٠ فردا، مما أدى إلى خلق فراغ في قدرة البعثة على أداء مهامها على جميع الجبهات. وسيحد هذا الانخفاض في قوام العنصر النظامي بشكل خاص من قدرة البعثة على القيام، في نفس الوقت، بمواصلة التركيز على بؤر التوتر الرئيسية على امتداد الطريق الذي يربط بين أفوك ودفرة وبنشر عدد كافٍ من القوات على امتداد الممرات التي يسلكها الرُّحل في الأجزاء الغربية والشرقية من منطقة أبيي خلال موسم الجفاف المقبل.
- ٥١ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٦٩ (٢٠١٩)، أُجريت بعثة تقييم ودراسة للقدرات العسكرية والشرطة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وإجمالا، كانت البعثة والدراسة تهدفان إلى تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الولاية، وكذلك إلى تقييم قدرة البعثة على الاضطلاع بمهامها في ظل الحالة الأمنية الحالية والمتوقعة، من أجل استكمال التوصيات المتعلقة بإعادة تشكيل البعثة، بما في ذلك استراتيجية انتقال تسمح بخروج محتمل للبعثة. واستنادا إلى نتائج دراسة القدرات العسكرية والشرطة، أوصيت القوة الأمنية المؤقتة بتحديث مفهومها العملياتي وتحسين قدراتها في مجال جمع الاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام وفي مجال حماية المدنيين، وإعادة تشكيل عناصرها التمكينية، بما في ذلك بتحسين قدرتها على التنقل من خلال التزود بأصول للطيران الليلي وتحسين قدراتها الهندسية، فضلا عن تعزيز قدراتها الطبية الحالية. وسيتعين أيضا نشر جنود تتوفر لديهم مجموعة من المهارات ومعايير التدريب الملائمة للمفهوم العملياتي الجديد ونشر أفراد الشرطة الإضافيين من أجل معالجة المشاكل المتعلقة بالقانون والنظام العام.

- ٥٢ - ويُقترح عرض خيارين اثنين على مجلس الأمن لكي ينظر فيهما. والخيار الأول مُستمد من أحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨) و ٢٤٦٩ (٢٠١٩)، بصرف النظر عن التطورات الأمنية والسياسية التي طرأت في الآونة الأخيرة على أرض الواقع. فأولا، سيتعين في إطار هذا الخيار إعادة ٢٩٥ جنديا إلى أوطانهم في إطار إنهاء تخفيض قوام القوة عملا بالقرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨)، علما أن هذا

التخفيض لم يتم كما كان مقررا بحلول أيار/مايو ٢٠١٩. وسيواصل تخفيض قوام القوة بعدد يبلغ ٢٩٥ جنديا آخر وفقا لقرار المجلس ٢٤٦٩ (٢٠١٩)، لخفض الحد الأقصى للقوام المأذون به إلى ٣٥٥٠ جنديا بينما تتم زيادة قوام الشرطة إلى ٦٤٠ فردا بنشر ثلاث وحدات للشرطة المشكّلة و ١٤٨ فردا من أفراد الشرطة. كما سيتعين تمديد ولاية الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لفترة لا تقل عن ستة أشهر من أجل دعم التقدم الذي يمكن إحرازه فيما يتعلق بالمسائل الحدودية المحتمل أن ينتج عن الزخم السياسي الحالي بين السودان جنوب السودان. وقد انطلقت إعادة الدفعة الأولى من الجنود البالغ عددهم ٢٩٥ جنديا إلى أوطانهم في تشرين الأول/أكتوبر، في حين ستُعاد الدفعة الثانية بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٣ - أما الخيار الثاني، فيستند إلى اتجاهات النزاع واتجاهات الجريمة على مدى الستة أشهر الماضية والتطورات السياسية الإيجابية بين السودان وجنوب السودان المذكورة أعلاه. وفي إطار هذا الخيار، يتم تزويد القوة الأمنية المؤقتة بالقوة الكافية لتنفيذ ولايتها وللتدخل بالموارد الملائمة في جميع مجالات مسؤوليتها، نظرا للصعوبات التي واجهتها حتى الآن في تنفيذ الزيادة في قوام الشرطة التي صدر بها تكليف. وكما طلبت قيادة القوة الأمنية المؤقتة والطرفان الرئيسيان، يترك هذا الخيار أمام البعثة الوقت الكافي لتقييم أثر خفض عدد الجنود بما عدده ٦٥٥ فردا على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨) على قدرتها العملية إجمالا، ولتكيف وضعيتها وقدراتها مع المفهوم العملي الجديد الذي أوصت به دراسة القدرات العسكرية والشرطية. وإذا حصل هذا النهج المرن على موافقة المجلس، فهو سيتطلب إجراء خفض العدد الإضافي من الجنود البالغ ٢٩٥ جنديا عملا بما قرره المجلس في قراره ٢٤٦٩ (٢٠١٩) حتى نهاية موسم الجفاف في حدود أيار/مايو ٢٠٢٠. وبالتوازي مع إبقاء القوة في حدود القوام الأقصى المأذون به من الأفراد النظاميين، سيُبدل كل ما أمكن من جهود لإقناع الطرفين بضرورة التعجيل بتيسير نشر تعزيزات الشرطة المأذون بها المنصوص عليها في قرار المجلس ٢٤٦٩ (٢٠١٩)، باتباع نهج مرحلي يبدأ بنشر وحدة شرطة مشكّلة واحدة على الأقل و ١٤٠ ضابط شرطة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، في حين يمكن نشر الوحدات المتبقيتين بحلول أيار/مايو ٢٠٢٠. وكما هو الحال في الخيار الأول، سيتم تمديد ولاية الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بفترة لا تقل عن ستة أشهر من أجل دعم أي تقدم قد يُحرز فيما يتعلق بالمسائل الحدودية.

٥٤ - ولكي تتمكن القوة الأمنية المؤقتة من تنفيذ جميع جوانب ولايتها بفعالية، يجب أن تقتزن إعادة تشكيل العنصر النظامي المذكورة أعلاه بتعزيز القدرات المدنية في البعثة، على النحو الموصى به في رسالتنا المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/2018/778). وقد خلصت بعثة الاستعراض التي أجريت مؤخرا إلى وجود حاجة ملحة لإيفاد موظفين للشؤون السياسية إلى مقر البعثة وإلى مقر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وكذلك إلى مكاتب الاتصال في الخرطوم وجوبا وأديس أبابا. وأوصت أيضا بزيادة موظفي الشؤون المدنية في البعثة وفي القطاعات وفي مقر الآلية المشتركة من أجل تحسين التواصل مع الإدارات المحلية والمجتمعات المحلية، وتعزيز قدرات القوة الأمنية المؤقتة في مجال الاتصال والتوعية. وأخيرا، فيما يتعلق بسيادة القانون، أوصت بعثة الاستعراض بإنشاء فريق صغير لمعالجة جميع الجوانب المتعلقة بالإصلاحات والعدالة لأغراض الدعم والتنفيذ في إطار مكتب الاتصال المجتمعي.

## خامسا - الجوانب المالية

٥٥ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣١١/٧٣ ومقرها ٥٥٥/٧٣ مبلغا قدره ٢٦٠,٢ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية المؤقتة ٩١,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٣٧٩٨,٩ مليون دولار. وشُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل، بينما سددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس، وفقا لجدول السداد الفصلي.

## سادسا - الملاحظات والتوصيات

٥٦ - خلال الأسابيع القليلة الماضية، خطت السلطات الجديدة في الخرطوم ونظرائها في جوبا خطوات مشجعة بهدف تحسين علاقتهما وتمهيد الطريق أمام زخم جديد بين السودان وجنوب السودان. وأود أن أشيد بالجهود التي بذلها زعيما البلدين، بما في ذلك الزيارة التي قام بها السيد كير إلى الخرطوم في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ لحضور الحفل التاريخي بمناسبة توقيع وثيقتي الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري الذي شكّل نقطة انطلاق فترة الحكم الانتقالي في السودان، والزيارة التي أجراها لاحقا رئيس الوزراء الجديد في السودان، عبد الله حمدوك، إلى جوبا في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ومن المؤشرات المشجعة بشكل خاص تصميمهما على تعزيز العلاقات الثنائية، بما في ذلك فيما يتعلق بالحدود والتجارة، وقد تعهد السيد حمدوك باستئناف العلاقات بين السكان على الحدود كخطوة أولى نحو تسوية مشكلة المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان. وأهيب بمجلس الأمن أن يغتنم هذه الفرصة وأن يقدم دعمه إلى كلا البلدين اللذين يسعيان إلى تجاوز سنوات من النزاع والانقسام.

٥٧ - ويكتسي عامل التوقيت أهمية حاسمة لتوطيد المكاسب التي تحققت خلال الأسابيع الأخيرة. ولذلك، أحث الحكومتين، بدعم من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومبعوثي الخاص للقرن الأفريقي، على ألا تدخرا جهدا لإحراز بعض التقدم نحو حل هذه المسائل الحساسة خلال الأشهر المقبلة. وفي هذا الصدد، أرحب بالاجتماع المعقود مؤخرا للآلية السياسية والأمنية المشتركة في جوبا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي تعهد السودان وجنوب السودان أثناءه مجددا بسحب جميع القوات التابعة لهما من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح وبتشجيع إنشاء ممرات عبور حدودية، بدعم من القوة الأمنية المؤقتة، قبل الاجتماع المقبل للآلية المقرر عقده في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وأحث الطرفين على مواصلة محادثتهما من أجل تجاوز خلافاتهما بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤١٦ (٢٠١٨)، بما في ذلك بالنظر في مفهوم "الحدود المرنة" المتفق عليه في عام ٢٠١٢، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن التعليم النهائي للحدود المشتركة بينهما. ولا تزال القوة الأمنية المؤقتة ملتزمة بدعم أي اتفاق مستقبلي بشأن تعليم الحدود بالتعاون مع الفريق الفني التابع لبرنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، وبتعزيز المصالحة المجتمعية والتوعية، ودعم الإدارة المتكاملة للحدود في المعابر الحدودية.

٥٨ - ورغم التأخيرات المطوّلة فيما يتعلق بتعليم الحدود، ظلت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها تمثل جزءا حيويا من الإطار الذي ينظم العلاقة بين البلدين. ومنذ أن قرر مجلس الأمن إدراج دعم



الآلية المشتركة ضمن إطار ولاية القوة الأمنية المؤقتة في عام ٢٠١٢، لم تقع أي حوادث أو مواجهات بين الجيشين. وفي هذا السياق، أشجع مجلس الأمن على مواصلة دعم الآلية المشتركة في إطار الأنشطة التي تُكَلَّف بها القوة الأمنية المؤقتة، مع القيام، في نفس الوقت، بممارسة الضغط على الطرفين من أجل إحراز تقدم. إلا أنه كما أكدت في رسالتي المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بشأن تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية المحددة للآلية المشتركة (S/2019/768)، لا ينبغي للدور الهام الذي تضطلع به الآلية المشتركة بوصفها آلية للرصد وبناء الثقة، تحت أي ظرف من الظروف، أن يحل مكان التزام الطرفين بتسوية المسائل المتعلقة بتعليم الحدود والاتفاق على الوضع النهائي لأبيي من خلال الحوار المستمر.

٥٩ - وفي السياق الحالي الذي لم تتجسد فيه بعد آثار التقارب بين السودان جنوب السودان، فيما يتعلق بمنطقة أبيي، سيظل استمرار وجود القوة الأمنية المؤقتة عنصراً حيوياً للحفاظ على الاستقرار الذي تحقق منذ نشرها في عام ٢٠١١. وفي الواقع، فإن الحوادث التي وقعت مؤخراً، بما في ذلك الحادث الذي أودى بحياة أحد حفظة السلام الإثيوبيين في تموز/يوليه ٢٠١٩ في منطقة سوق أمييت المشتركة، تكشف بوضوح على أنه في انتظار إحراز تقدم بين الحكومتين بشأن المسائل الحساسة المتعلقة بتعليم الحدود والوضع النهائي لأبيي، ستظل منطقة أبيي بيئة متقلبة تتسم بوجود عناصر مسلحة من كلا البلدين بالاقتران مع تنفيذ أنشطة إجرامية بشكل عشوائي. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على الحاجة الملحة لأن يتغلب السودان وجنوب السودان على خلافاتهما بشأن وجود مؤسسات إدارية ومؤسسات معنية بسيادة القانون يتفق عليها الطرفان في منطقة أبيي. إذ أن استمرار غياب مؤسسات الحوكمة في المنطقة يؤثر على حياة وأمن ورفاه جميع المجتمعات المحلية.

٦٠ - وفي المستقبل، أعتزم مواصلة تكيف تشكيلة البعثة ووضعيتها مع الأوضاع السياسية الجديدة والديناميات الأمنية على أرض الواقع عملاً بالتوصيات الواردة في رسالتي المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، والتعديلات التي قررها مجلس الأمن في قراره ٢٤٤٥ (٢٠١٨) و ٢٤٦٩ (٢٠١٩). ونظراً إلى الخطوات التي اتخذها الطرفان مؤخراً للتعجيل بإجراء مناقشات بشأن المسائل المتعلقة، أود أن أوصي مجلس الأمن بأن ينظر على نحو إيجابي في الخيار الثاني من الخيارين المقدمين في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ أعلاه. فهذا الخيار، في حال تأييده، سيسمح للبعثة بالحفاظ على أدنى قوام مطلوب من القوات لتنفيذ المهام المتصلة بالأمن، بالتوازي مع مواصلة تعديل وضعيتها ومفهومها للعمليات، كما أنه سيتيح المجال والوقت اللازمين للنشر التدريجي للعدد المطلوب من أفراد الشرطة، عملاً بالتكليف الصادر في قرار مجلس الأمن ذي الصلة. وأود أن أوصي بتمديد ولاية ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لفترة ستة أشهر أخرى حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٢٠، إلى جانب تنفيذ المقترحين الواردين في الفقرتين ٥٣ و ٥٤ من هذا التقرير.

٦١ - وعلاوة على ذلك، وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، مع أن تقسيم العمل بين القوة الأمنية المؤقتة والاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠١١ قد أدى إلى تركيز البعثة حصرياً على المسائل الأمنية، في حين تكفل الاتحاد الأفريقي بتقديم الدعم السياسي، إلا أن القوة الأمنية المؤقتة أصبحت، في السنوات الأخيرة، تتحمل بشكل متزايد تبعات أوجه القصور السياسية في العملية، وعدم كفاية الإرادة السياسية واهتمام الطرفين، ولا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الإدارية التي تمس الحاجة إليها في منطقة أبيي، وكذلك المناقشات بشأن تعليم الحدود. ولهذا سأواصل السعي لإقناع الطرفين بضرورة دعم تعزيز القدرات المدنية للبعثة، ولا سيما القدرات المعنية بحل النزاعات المحلية، وسيادة القانون، والحماية. وينبغي التركيز أيضاً على تكثيف التفاعل اليومي في جهود الوساطة السياسية والحوار بين



الطرفين. وفي هذا السياق، سأواصل التفاعل مع الطرفين، ولا سيما مع السلطات الجديدة في الخرطوم، من أجل ضمان موافقتها على تعيين نائب مدني لرئيس البعثة، وعلى نشر ما يكفي من القدرات المدنية لدعم قيادة البعثة، عملاً بقراري مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨) و ٢٤٦٩ (٢٠١٩).

٦٢ - وفي عام ٢٠١٨، أكدت على أهمية الصلة بين السلام والتنمية، وتحديدًا على أثر التعاضد بين المساعي الأمنية والتيسير السياسي، من ناحية، وبرامج الإنعاش والتنمية، من ناحية أخرى، على مساعي تحقيق الاستقرار في منطقة أبيي. ولذلك اقترحتُ أن يضع الفريقان القطريان في السودان وفي جنوب السودان برنامجًا مخصصًا لفائدة الشعبين. وأرحب في هذا السياق بمبادرة برنامج الأمم المتحدة المشترك لأبيي التي أطلقها الفريقان القطريان في السودان وجنوب السودان والتي تهدف إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية في منطقة أبيي، وهي: تعزيز القدرات المؤسسية المحلية ودعم سيادة القانون؛ وتعزيز بناء السلام وبناء القدرات على مستوى المجتمعات المحلية؛ وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتعزيز/دعم الاقتصاد المحلي؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني. وأحث الجهات المانحة على دعم هذه المبادرة الجديدة بالثناء.

٦٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني وتقديري للواء مهاري زودي جبرماريام، القائم بأعمال رئيس البعثة وقائد القوة، ولجميع موظفي القوة الأمنية المؤقتة على جهودهم الدؤوبة من أجل صون السلام والأمن في ظروف كثيرًا ما تكون صعبة للغاية. وأود أيضًا أن أشيد بمبعوثي الخاص للقرن الأفريقي، بارفيه أونانغا - أنيانغا، والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وحكومة إثيوبيا، على مشاركتهم النشطة من أجل دعم تحقيق الاستقرار في منطقة أبيي.

